ترجمات
من العدد ٢٧ | ربيع الاول | كانون الثاني | ٢٠١٤

العراق

في مسرح الأحداث الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في طور الانتقال

العراق في مسرح الأحداث الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في طور الانتقال

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

العراق في مسرح الأحداث الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في طور الانتقال

جين كنينموت ، غاريث ستانسفيلد وعمر سري معهد جاتهام هاوس / المملكة المتحدة / تموز ٢٠١٣

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

موجز عن التقرير:

.يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على المفاتيح والعوامل والمساعي والقصص التي تحدد شكل وخيارات السياسة الخارجية للعراق في الوقت الذي تنهض فيه البلاد من عقوبات دولية، وتسعى لإعادة دورها الطبيعي على مختلف الصعد دوليًا.

. تتشابك العلاقات الخارجية للعراق بشكل متزايد مع تقسيمات البلد الخاصة به، ويتزايد استقطاب دول الشرق الأوسط مع التهديد الذي يفرضه الوضع في سوريا بتصعيد الأزمات داخل العراق.

.أصبح الوضع في سوريا هو الشيء الأكثر تسببًا للخلاف الذي يواجه العراق، مع إجماع محدود حول كيفية الرد على الصراع للوقاية من خطر امتداده إلى العراق. وعلى الجماعات السياسية العراقية أن تطوّر على الأقل اتفاقيات أساسية تتعلق بردودها الاستراتيجية لهذا الصراع.

.على الحكومات الغربية أن تحذّر حلفاءها في الخليج من مغبة استغلال الخطاب الطائفي وتأثيره المسموم، والذي يصيب على الأقل جيلًا كاملًا.

ملخص تنفيذي

يراد من هذا التقرير تسليط الضوء على اللاعبين الأساسيين في السياسة الخارجية العراقية، وعلى العمليات وما يدور من أحاديث وأقاويل، والتي تحدد في مجموعها

شكل وملامح ممارسات هذه السياسة وخياراتها في وقت تسعى فيه البلاد جاهدة للخروج من طائلة العقوبات الدولية واستئناف دورها في الشؤون الدولية بشكل طبيعي أكثر.

كما يعاني العراق في الوقت ذاته من انقسامات داخلية حادة حول وضع وموقف البلاد في منطقة شرق أوسطية تشهد استقطابًا متزايدًا ما بين مؤيد لإيران وآخر مؤيد للخليج.

استندت هذه الدراسة التحليلية إلى خلفية المناقشات التي جرت خلال سلسلة من الاجتماعات المباشرة التي عُقدت في العراق (بغداد، أربيل، والسليمانية) للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وعلى ضوء النتائج التي خرجت بها ورشتا عمل نُظمتا على مستوى الخبراء، واللقاءات التي جرت في كل من لندن وواشنطن مع شخصيات عراقية وغير عراقية شملت العديد من الدبلوماسيين والسياسيين والمحللين والمؤرخين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

السياسة الخارجية بوصفها مرتعًا للنزاعات

كان من نتائج سياسة العداء الطويل للعراق ضد دول الجوار في الثمانينيات والتسعينيات أن وُلدت الرغبة لدى العديد من القوى الإقليمية والدولية - بما في ذلك الولايات المتحدة، إيران ودول الخليج - لاحتواء وتحجيم قدرة البلاد على العمل كقوة عسكرية قوية أو حتى أن يكون لاعبًا أساسيًا في السياسة الإقليمية الخارجية.

إلا أن قلق ومخاوف دول الجوار هذه لم يعد يكمن الآن، وبعد مرور عشر سنوات على غزو دول التحالف للبلاد، في التوجه العدواني الذي عُرف به العراق، وإنما في حقيقة الضعف الذي حلّ بالعراق ولازمه طويلًا حتى لم يعد في نظر هذه البلدان إلا مجرد وكيل لإيران.

كما أن مخاوف تلك الدول باتت لها علاقة بالأعمال والسلوكيات غير المتوقعة التي تحدث داخل أراضيه وتقف وراءها أطراف ناشطة وقوية من خارج الحكومة العراقية. وبينما يهدد الصراع في سوريا ويُلوّح بالمزيد من زعزعة الأوضاع في هذه البلاد، هنالك أيضًا قلق ومخاوف متزايدة من انهيار الدولة العراقية الوطنية تباعًا، والتهديد بتفكيك

وانهيار المشهد الإقليمي لمرحلة ما بعد الحكم العثماني.

يُعد غياب العراق في الفترة الأخيرة كلاعب في السياسة الخارجية خروجًا تاريخيًا عن المألوف، بعد أن كان العراق، مثله في ذلك مثل مصر وسوريا، واحدًا من أكثر البلدان تأثيرًا في العالم العربي، وكان بالمقابل بلدًا ترغب البلدان الأخرى التأثير فيه على نحو متبادل.

وقد وفّر النزاع والجدل الشديد الدائر حول الموقف من احتلال البلاد عام ٢٠٠٣ والمرحلة الانتقالية التي أعقبت ذلك الفرصة والأرضية المناسبة لدول الجوار لتشكيل تحالفات قوية مع كيانات داخلية بما يلبي ويستجيب لمصالح وطموحات كل واحدة منها في المنطقة.

وقد أسهمت هذه التحالفات الفئوية في تعميق وإبراز عيوب ونقاط الضعف التي تعتري هيكليات مؤسسات الدولة المحلية، وفي تعقيد الجهود والمساعي الرامية لبلوغ حالة الإجماع في السياسة الخارجية.

اتسمت وجهات النظر المتعلقة بهذه المواضيع بالتنوع والاستقطاب، بما يتماشى إلى حد كبير مع ما يجري ويدور من تقولات حول النموذج الأمثل الذي ينبغي أن تكون عليه سياسة العراق الداخلية.

يجد الحراك الإقليمي تعبيرًا واضحًا له، في رأي جميع من يعتبر العراق منشغلًا بعملية التحول الديمقراطي وبتشكيل حكومة أغلبية منتخبة في المقام الأول، وفي ردود الفعل المعادية للجهود والمساعي التي تبذلها القوى الإقليمية الأخرى من أجل عرقلة المسيرة الديمقراطية للبلاد ومنعها من الاستمرار حماية لأساليبها وسلوكياتها الاستبدادية والإبقاء على أنظمتها السلطوية في سدة الحكم.

من جانب آخر، هناك العديد من مساندي الحكومة العراقية يخشون الإطاحة بنظام بشار الأسد في سوريا إلى حد بعيد، ويعتبرون نجاح أي مغامرة بهذا الاتجاه فرصة لتمكين القوات المعادية وللحكومة العراقية ولدولة العراق الوطنية، في الداخل والخارج.

ولعل من المفارقات المأساوية أن يتبنى العديد من أنصار الحكومة العراقية حاليًا

موقفًا معارضًا لفكرة الإطاحة بحكومة البعث المستبدة في بلد مجاور للعراق على الرغم من انتقادهم لدول الخليج لاتخاذها موقفًا مماثلًا حيال تغيير النظام في العراق نفسه.

من جانب آخر، ينظر المناوئون للحكومة العراقية الحالية إلى المشكلة من منظور مختلف تمامًا.

فهم يتهمون حكومة نوري المالكي بالسعي وراء عزل واستبعاد دول الجوار ذات الأغلبية السنية والأغلبية العربية من خلال سياسة التهميش التي يتبعها ضد العراقيين السنة في البلاد واحتضان تلك الحكومة لإيران.

كما أن المالكي ومن خلال دعمه الفعلي للنظام السوري إنما يسعى إلى عزل العراق داخل معسكر الأقلية الموالي لإيران.

ويعزز هذا الاستقطاب في وجهات النظر كم هائل من المعلومات البائسة والمسيّسة، وبعملية صنع قرار غير شفافة تسعى لتحقيق مآرب ومقاصد شخصية يكتنفها الغموض.

ولعل من الأمثلة على ذلك تسهيل الحكومة لمهمة نقل المواد والمقاتلين إلى داخل الأراضي السورية أو غض النظر عنها كليًا أحيانًا.

ومما يزيد المشهد السياسي الخارجي تعقيدًا تشكيل الحكومة في إقليم كردستان ومنح هذه الحكومة الصفة القانونية وانتهاجها سياسة خارجية مستقلة تسمح لها بمواصلة المطالبة بالاستقلال الذاتي الناجز، وانتهاجها أيضًا سياسة خارجية تتعارض مع أهداف وطموحات السياسة الخارجية لحكومة المركز في بغداد.

وبينما تستبعد حكومة كردستان الإفصاح الصريح الرسمي عن تنفيذها لسياسات خارجية، راحت هذه الحكومة تسعى وتثابر لتطوير سياسات مختلفة، الغرض منها تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة، والتفاوض بشأن عقود النفط والغاز مع الشركات النفطية الدولية، والتوسط بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردي، والتدخل في أمور تخص الأحزاب الكردية في سوريا.

.البحث عن مخرج ثالث

يوحي وضع الصراع الحالي في سوريا بأن حدّة النزاعات الداخلية الدائرة في العراق حول الانحياز الإقليمي للبلاد تزداد سوءًا وتدهورًا.

ومع ذلك، هناك خيار ثالث للعراق يتيح له الخروج من هذا المأزق، ألا وهو تبنّيه موقفًا يستند إلى عدم الانحياز لجهة محددة وعدم التدخل في شؤون منطقة باتت تشهد نزاعات وصراعات متزايدة.

تعكس الحرب في سوريا غياب القيادة الدبلوماسية الإقليمية المتوازنة في وقت يسعى الشرق الأوسط إلى إجراء تحولات بعيدًا عن النفوذ والهيمنة الأحادية للولايات المتحدة (ولكن ليس قبل تمكنه من تطوير بنيات أو عمليات فعالة لدعم الاستقرار الإقليمي والتنمية الاقتصادية).

ولعل العراق هو البلد الوحيد الذي يفتقر إلى استراتيجية محددة إزاء ما يجري في سوريا من أحداث، ويفتقد ربما إلى ما يشكل فرصة نادرة لواحدة من الحكومات الإقليمية القليلة المنتخبة والممثلة لكافة الطوائف والأعراق للتحرك إلى ما هو أبعد من الصراعات والانقسامات الإقليمية، إلى حيث تستقر وتتوارى خلفها مصالح الدول العظمى الممتدة في التاريخ إلى حقبة الحرب الباردة وراء ستار السياسات الطائفية المسمومة المتعاظمة.

يُعتبر ما يجري في سوريا من أكثر المسائل الخلافية في السياسة الخارجية للعراق. غير أن هناك مصالح أساسية مشتركة تجمع هذه الفئات الطائفية المتنازعة، لعل في مقدمتها الحاجة لحماية البلاد من إمكانية وصول طوفان العنف في سوريا إلى الأراضي العراقية.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن ما يزيد على ألف شخص عراقي قُتلوا في أعمال العنف التي جرت في البلاد في أيار من عام ٢٠١٣، فيما لا تزال التهديدات بتجدّد الحرب الأهلية في العراق قائمة على نحو كبير وخطير.

وبدلًا من السعي وتكثيف الجهود باتجاه إيجاد حل سياسي للأزمة الكبيرة والخطيرة التي باتت تهدد وتؤثر بشكل مباشر على مستقبل العراق، فإن المسؤولين في

الحكومة والمعارضة يرفضون - على ما يبدو - اتباع نهج تفاعلي، حتى في حال مشاركة أو تورط مجاميع عراقية من خارج الدولة مع طرفي الصراع في سوريا.

أما النهج الآخر الأكثر إيجابية فقد تمثّل في عودة العلاقات بين العراق والكويت، والتقدم الذي أحرزه البلدان في مجال التجارة، ومن خلال إعادة تسيير الرحلات الجوية بينهما بعد توقفها لفترة طويلة امتدت عقدين من الزمن، وفي دعوة الكويت للأمم المتحدة لإخراج العراق من طائلة البند السابع.

هذه الخطوات باتت حقيقة وبدأت تفعل فعلها في مداواة جراحات التاريخ المؤلمة بين كلا البلدين.

.خطر الإهمـــــــــــــال

غالبًا ما تعاني صناعة السياسة الخارجية من مشكلة العمل والتخطيط لآجال قصيرة في أوقات الأزمات.

ينبغي على الحكومات الغربية أن تعي وتدرك أمرًا وهو أن المشاكل التي تعصف بالعراق في الوقت الحاضر تسبب بها الغزو والاحتلال والحكم الدكتاتوري السابق لصدام حسين، الذي قدمت له تلك الدول الدعم والإسناد ذات مرة لما كان يمثله لها من ثقل في المنطقة يحفظ لها توازن القوى مع إيران.

ولعل في تاريخ العراق الحديث شاهدًا من بين شواهد عديدة تؤكد بطلان المزاعم والادعاءات القائلة بأن وجود الحكومات القمعية مهم لحفظ الاستقرار، بدلًا من اعتبارها واجهة وهمية زائفة تتوارى خلفها المعارضة والانشقاق.

تحاول حكومات الدول الغربية المهمة اليوم، لاسيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، شرح وتوضيح عبارة «**إعياء العراق**» ذات الصلة المباشرة بتدهور وضع سياسات الحكومات الحالية لبلدانها.

فقد وصفت هذه الدول غزو العراق بأنه خطأ كبير ارتكبته الإدارة السابقة، مع كل ما قطعته تلك الحكومات من وعود كبيرة زائفة وآمال علقتها على نتائج ذلك الغزو والتي لم يتحقق أي منها على أرض الواقع.

حيث لا يمكن للتورط في الحرب مع العراق أن يكون انعكاسًا لسياسة خارجية رشيدة وراجحة أو أن يلقى ترحيبًا كبيرًا وإقبالًا شعبيًا واسعًا، أو حتى يُعتبر سلوكًا متزنًا ونزيهًا بالمرة.

غير أن من الضروري لتلك الحكومات الغربية الإبقاء على هذا التورط قائمًا من أجل مساعدة العراق وتمكينه من حماية حدوده والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه ضد موجات العنف القادمة من سوريا.

كما أن الحكومات الدولية والمؤسسات متعددة الجنسية يهمها كثيرًا أن تضم العراق مع لبنان وتركيا في السعي لإيجاد حل لأزمة اللاجئين السوريين الذين ارتفعت أعدادهم إلى ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة.

وتبقى لثروات العراق المستقبلية مساس كبير بالعديد من المصالح والأطماع الغربية الاستراتيجية في المنطقة، ابتداءً من حفظ الأمن ومحاربة التطرف، ومرورًا بالتنمية الاقتصادية والسياسة النفطية، وكل ما لدى هذه الدول من أفكار تتعلق بالديمقراطية. كما إن من شأن أي صراع مدني جديد في العراق أن يعرض الأهداف والتطلعات الغربية للخطر ويدفع بالعديد من الناس إلى الاعتقاد بأن حدوث مثل هذا الصراع لا يمكن له إلا أن يسجل نقطة ضعف تُحسب على السياسة الغربية، وإضافة مكملة لإرث الفشل الذي مُنيت به دول الغرب في المنطقة.

ولذلك، يتوجب على حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية أن تعيد النظر في حساباتها إزاء ما يجري في العراق، وأن تبذل كل ما بوسعها لمنع حلفائها في الخليج من استغلال التوجهات الطائفية ضد الشيعة واستغلالها في إطار الجهود التي يبذلها الحلفاء من أجل تحشيد الرأي العام العربي ضد الحكومات في كل من سوريا وإيران.

إن اتخاذ مثل هذه التدابير الاحترازية يُعد أمرًا مكلفًا وباهظ الثمن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الوضع الذي ستؤول إليه حالة التطرف والصراع في المنطقة على المدى الأبعد، والذي ربما سيدفع بالعراق إلى زيادة تقاربه من إيران في حال عجزه عن تحقيق مثل هذا التقارب مع دول الجوار الخليجية، على الرغم من أهمية وجدوى

هذا التقارب بالنسبة للحكومة العراقية.

.المقدمـــــــــــــــــــة

لم يكن العراق على مدى العقدين الماضيين لاعبًا مهمًا وأساسيا في مجال السياسة الخارجية من الناحية التقليدية، على الرغم من أنه كان واحدًا من أكثر الدول تأثيرًا وثقلًا في العالم العربي.

وكان للأحداث التي وقعت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ تأثير كبير على بقية دول المنطقة، غير أن ذلك التأثير حصل - وإلى حد كبير - بفعل تغييرات حدثت في هيكليات السلطة في البلاد، وليس نتيجةً لجهود مكثفة بذلتها الدولة العراقية لأجل تحقيق شيء في مجال السياسة الخارجية في المنطقة.

كانت الدول المجاورة تخشى في السابق من تأثير العراق القوي المعروف بأهدافه ومطامعه العدوانية التوسعية، غير أن مخاوف هذه البلدان قد تبددت منذ عام ٢٠٠٣ لتحل محلها مخاطر من نوع جديد منشؤها الخوف والقلق من العراق الجديد الضعيف، ومن اللاعبين الأقوياء في البلاد من خارج الدولة، ناهيك عن انهيار الدولة الوطنية وما يعنيه ذلك من إمكانية ظهور وانتشار حركات انفصالية في أجزاء أخرى من المنطقة.

ومع ذلك، فقد شكّل غياب دور العراق كلاعب في السياسة الخارجية خلال العقدين الماضيين خروجًا تاريخيًا عن المألوف.

وكدولة وطنية، يحتل العراق في الوقت الحاضر موقعًا جغرافيًا واستراتيجيًا مهمًا، ويحتفظ بموارد طبيعية هائلة، وتعداد سكاني كبير يصل إلى ٣٣ مليون نسمة، بالقياس إلى دول عربية أخرى صغيرة نسبيًا.

.التأثير الإقليمي للعـــــــــــــــــــراق

لعب العراق في بداية حكم البعث للبلاد دورًا مهمًا سواء على مستوى العلاقات الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط أم على مستوى مسرح الأحداث الأوسع للعالم.

غير أن نهج العراق في السياسة تغيّر ليتخذ شكلًا عدائيًا موجّهًا باتجاه زيادة نفوذ البلاد في المنطقة.

وقد تمادى النظام السابق حينها في نهجه العدائي إلى الحد الذي أقحم فيه نفسه في حربين كبيرتين مدمرتين.

كانت أولى هاتين الحربين الضروسين قد شُنَّت ضد الجارة إيران للفترة ١٩٨٠-١٩٨٨ بدعم خليجي وغربي واسع.

فيما انتهت الحرب الثانية - ممثلةً بغزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ - بتدخل قوات عسكرية بزعامة الولايات المتحدة التي أعادت للكويت سيادتها على أراضيها، ليدخل العراق بعدها مرحلة استثنائية صعبة من العزلة الدولية.

.السيادة، الاستقلال والمخاوف الإقليمية

تستمر مسائل السيادة والاستقلال على الطاولة، وبما لا يبعث على الدهشة في دولة تجاوزت مرحلة الاحتلال والاستعمار وسط منطقة تحظى باهتمام كبير من لدن قوى العالم القديمة والحديثة، ألا وهي العراق.

فقد استطاع العراق الوقوف ثانيةً على قدميه رغم الضرر الكبير الذي لحق بأجهزة الدولة العراقية على مدى عقدين من الزمن، ليعيد بناء دولته وهو يخوض غمار عملية البناء لمرحلة ما بعد الاستعمار، وذلك بعد سنوات طويلة من خوض بلدان المنطقة الأخرى لهذه التجربة، فيما يحاول في الوقت ذاته حثّ الخطى في مرحلة الانتقال من الحكم الاستبدادي ليتقدم على الدول العربية الأخرى السائرة في ذات النهج بعقد من الزمن.

وبعد غزو العراق للكويت، كانت هناك توجسات لدى القوى الإقليمية من وجود توجهات توسعية لدى الحكومة العراقية تسعى من ورائها إلى فرض هيمنة البلاد على المنطقة بقوة السلاح وآلة الحرب.

هذه المخاوف والتوجسات انقلبت وتبددت الآن، وباتت هذه البلدان تخشى - بدلًا عن ذلك - من الهشاشة والضعف الذي أصاب الدولة العراقية، ومن اعتماد العراق

المتزايد على إيران إلى الحد الذي دفع البعض إلى وصف الحكومة بأنها مجرد وكيل لإيران، على الرغم من أن إيران ليست البلد الوحيد الذي يسعى للتأثير على الدولة العراقية والتدخل في شؤونها الداخلية.

.الآمـــــــــــــال في استعادة النفوذ

بينما يسعى العراق إلى التقاط أنفاسه وإعادة بناء نفسه بعد ما يقرب من عقد على الاحتلال، يتحدث العديد من المسؤولين العراقيين والفئات العراقية عن الرغبة في استعادة البلاد لموقعها ودورها الفاعل والمؤثر في المنطقة.

وقد ظهر ذلك واضحًا من خلال استضافة العراق لقمة الجامعة العربية عام ٢٠١٢.

ومن الأمور التي تشجع العراق وتدفعه في هذا الاتجاه الثروات الهائلة المتنامية التي يمتلكها، بما يسمح لحكومة البلاد بالدخول في شراكات تجارية مع دول الجوار. كما بدا ذلك واضحًا من خلال تغليب الخيارات المتعلقة بممارسة وتطبيق ما يسمى بـ«**السلطات المعتدلة**» (على سبيل المثال عن طريق المساعدات الخارجية أو حتى صندوق الثروة السيادية)، في الوقت الذي يحاول فيه التأثير - وبشكل تدريجي - على ميزان القوى مع إيران.

ولعل النجاح الذي حققته حكومة إقليم كردستـــــــــان من خلال إقامتها علاقات دبلوماسية واقتصادية متينة مع تركيـــا، على الرغم من استمرار غياب الثقة بين الطرفين لفترة طويلة، يُعد أحد الأمثلة على التأثير الذي ما انفك يمارسه اللاعبون العراقيون على الساحة الإقليمية، ليتحوّل وضع العلاقات من مجرد علاقات محفوفة بالمخاطر والمخاوف التركية إزاء تحركات الأكراد الانفصاليين إلى مرحلةٍ بدأ فيها أكراد شمال العراق يمدّون يد العون لتركيا لتسهيل مهمتها في التعامل مع مشكلة الأكراد داخل تركيا.

ومع ذلك، ما يزال التوافق في الآراء بسيطًا فيما يتصل بالطريقة التي يمكن من خلالها زيادة فاعلية السياسة، لما يكتنف هذه المسألة من جدل كبير، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات ضمن المنطقة المحيطة بالعراق مباشرةً.

كما أن تكرار الحديث حول سياسة الهوية العرقية- الطائفية يعني تعقّد وتشابك الجدال الدائر داخل العراق حول سياسات الهوية، وتعدد وجهات النظر حول المكان المفضل لتطبيق هذه السياسة في المنطقة.

لا سيما العلاقة مع إيران، التي هي موضع خلاف وجدل كبيرين، وكذلك الحال بالنسبة للطريقة التي ينبغي التعامل بها مع الصراع في سوريا، والذي يدور حوله خلاف كبير داخل العراق.

وبالنظر إلى أهمية سوريا في المنطقة، يصبح الصراع فيها أمرًا يحسب له الآخرون حسابًا، وربما يصبح واحدًا من أعلى مستويات الاختبار بالنسبة للعراق، بل واحدًا من أصعب الاختبارات التي يتعيّن على هذا البلد التعامل معها.

ومما يزيد صياغة السياسة الخارجية تعقيدًا، الخلافات والنزاعات الدائرة حول توزيع الصلاحيات والسلطات بين مختلف مؤسسات الدولة واللاعبين فيها، بما في ذلك التنافس بين كل من:

مكتب رئيس الوزراء، وزارة الخارجية، حكومة إقليم كردستان، والمجموعات السياسية العراقية على اختلاف أشكالها.

ففي الوقت الذي ركزت فيه وزارة الخارجية جهودها على مسائل تحظى بإجماع نسبي، وفي مقدمتها التفاوض مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة لاستعادة السيادة القانونية للبلاد ووضع نهاية للعقوبات الدولية المفروضة على العراق، نجد أن المسؤول عن تولّي أمر التحالفات الاستراتيجية الرئيسية - وبخاصة التحالفات مع الولايات المتحدة وإيران - هو مكتب رئاسة الوزراء في أغلب الأحيان.

.سياسة الهوية والشخصية والسياسة الجغرافية الدولية

تركز غالبية الأدبيات المتوفرة والمتعلقة بسياسة العراق الخارجية على الفترة السابقة لعام ٢٠٠٣، ومن بين المواضيع التي تناولتها هذه الأدبيات مرارًا وتكرارًا المواضيع الأربعة التالية: التحديات المحلية ذات الصلة بالهوية، البلاد، والدولة، سياسة الشخصيات، أمور جغرافية سياسية وإقليمية، وسياسة السلطة/القوة الدولية.

وقد جاءت القرارات التي اتخذها العراق في مجال السياسة الخارجية كمحصلة نهائية لتنافس هذه المواضيع الأربعة فيما بينها خلال العقود الزمنية التي شهدت المراحل التأسيسية للعراق في ظل الإدارة الاستعمارية، سنوات الدكتاتورية لحكم صدام حسين، والتجارب الصعبة التي مرّ بها العراق تحت ربقة الاحتلال.

كما ولّدت النزاعات الداخلية حول سياسة العراق الخارجية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣ الانطباع، وكما تردد على لسان العديد من المشاركين في الورش البحثية لهذا المشروع، بعدم امتلاك العراق لسياسة خارجية تارة، أو بتطبيقه للعديد من السياسات الخارجية المتناقضة تارة ثانية، أو احتفاظه بعلاقات خارجية وعدم امتلاكه لسياسة واضحة تارة ثالثة.

لا يراد من وراء وصف هذا التقرير للمحددات والديناميات وذلك أثناء مناقشته لوجهات نظر اللاعبين والفئات المختلفة حول سياسة العراق الخارجية بأنها خلافية وذات طابع فئوي ومشخصنة القول أو الإيحاء بأن هذا الموقف فريد من نوعه على العراق.

وقد ابتعدت التحليلات السياسة الخارجية، وخاصة خلال فترة الـ ٢٥ عامًا المنصرمة، عن النهج التقليدي (الواقعي) الذي يتعامل مع الدول على أساس أنها جهات فاعلة عقلانية متآلفة لها مصالح ثابتة (مثلما شككت فيه ميادين العلوم الاجتماعية الأخرى وبخاصة الاقتصاد بالمناهج التقليدية المستندة على «الخيار العقلاني»).

إن التركيز ينصب الآن وعلى نحو أوضح على عملية صنع القرارات الإنسانية في إطار معلومات ناقصة وتنافس بين المؤسسات أو الفئات، وعلى سوء فهم وعوامل أخرى تسهم جميعها في خلق حالة من فقدان الثقة أو اليقين والنزاع، ليس على السلطة فحسب، بل على المصالح والهويات أيضًا.

إن فكرة تحقيق سياسة خارجية تتسم بالمؤسساتية الكاملة والموضوعية والأخلاقية إنما هي ضرب من ضروب الخيال بغض النظر عن المكان أو البلد الذي يراد تطبيقها فيه.

وعلى أي حال، فإن الضرر الذي حلّ بمؤسسات الدولة خلال السنوات الأخيرة من

حرب العراق والعقوبات التي فرضت عليه ساعدا سويّة في تفاقم حالة الانقسامات الحاصلة في صناعة السياسة الخارجية.

كما أن الدوافع التي شجعت اللاعبين الخارجيين ودفعت بهم للتأثير على السياسة الخارجية للعراق ومن خلال الحلفاء أو الوكلاء المحليين هي الأخرى كثيرة في هذا السياق.

وقد أصبحت مناقشة السياسة الخارجية في أدبياتنا وكذلك في لقاءاتنا البحثية التي أصبحت، وعلى نحو لا مفر منه، شائكة ومتداخلة مع الديناميات السياسية المحلية ومع مصالح وهوية الدولة المتنازع عليها في كلا المجالين من قبل العديد من الشخصيات المتنافسة على النفوذ.

ولعل من الشواهد المتوفرة على ذلك هذا اليوم ما يجري بين **مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي** - مع كافة الإجراءات الواضحة المتخذة لتركيز قدر أكبر من السلطة بيد رئيس الوزراء نوري المالكي - وبين وزارة الخارجية التي تحاول وتدفع باتجاه زيادة دورها المؤسساتي في عملية صنع السياسة من خلال الدوائر والمكاتب العائدة لهذه الوزارة.

وبعيدًا عن المنافسة السياسية المحضة، حرص المحللون ومن تم استضافتهم للاجتماعات أيضًا على الرجوع والتركيز مرارًا على مواضيع الهوية الوطنية «**مشروع الدولة الوطنية**»، أو محاولة تحويل المجتمع المتعدد الأعراق والمتعدد الطوائف إلى مجتمع وطني.

وقد جرت مناقشة ساخنة لصلة وتأثير العوامل الإقليمية في هذا المجال، ومنها على سبيل المثال مدى الصلة بين الهوية الدينية والثقافية المحلية للمسلمين الشيعة في العراق وإيران.

أما سياسة الشخصيات فهي موضوع آخر أساسي ومهم في أدبيات العراق.

وقد وصف النهج العدائي للعراق ضد دول الجوار بأنه نابع في أحد جوانبه من شخصية صدام حسين، ولكن أيضًا من أهمية ذلك النهج في دولة تتركز فيها السلطة وبشكل كبير بيد حاكم واحد كان من الناحية العملية في قلب عملية صنع القرار

على مدى ٣٥ عامًا وبيد «ناس الثقة من حوله».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحرب التي شنها صدام حسين ضد إيران كانت تحظى بدعم وإسناد من الغرب ودول الخليج بدلًا من أن تقف تلك الدول على الضد حينها من خوض تلك الحرب وتعتبرها مجرد سلوك شاذ لطاغية جامح، حتى لو كان السرد الأخير أكثر ملاءمة للذكريات.

وعلى الرغم من أن هوية الدولة لم تعد لتحدد بسلوك بحكم أو إرادة رجل واحد، تبقى سياسة الشخصية واحدة من المسائل التي ينبغي إيلاؤها الأهمية التي تستحقها هذا اليوم، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات المتشنجة بين المالكي ورئيس حكومة إقليم كردستان مسعود البارزاني، والملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك السعودية.

وعلى أية حال، فقد يميل البعض إلى المبالغة في وصف وتقييم دور حكم الفرد الواحد في دولة لم تعد مركزية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن قضايا الجغرافيا السياسية والموارد تبقى عاملًا داعمًا لبعض الاستمرارية في علاقات العراق في المنطقة.

إن استمرارية الأوضاع الجيوسياسية على حالها بعد غزو عام ٢٠٠٣ واحتلال العراق تبقي قضايا الخلافات الحدودية والموارد الطبيعية مثل النفط والغاز ومخزون المياه العذبة، في الوقت الذي ظهرت فيه مبادرات إقليمية تجارية واستثمارية مع بزوغ الانفتاح الليبرالي الاقتصادي الجديد للعراق.

إن تلك القضايا الإقليمية الواسعة تؤثر على علاقات العراق الثنائية مع جيرانه الستة - **تركيا وإيران والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وسوريا.**

وفي خلال العقد المنصرم كان لدى العراق نتائج مختلطة من خلال محاولته عقد أواصر علاقات ودية مع تلك الدول، إذ تمت مناقشة تلك العلاقات الثنائية مع جيرانه لاحقًا، وخاصة كيفية تناسب كل منها في الديناميكية الإقليمية المستمرة في التطور لأكثر من سنتين منذ بدء الانتفاضات العربية.

وفي الحقيقة، فإن التحركات الإقليمية وتأثير نتائجها على السياسة الداخلية قد وصلت إلى درجة أنه قد تم وصف العراق «**بالدولة المخترقة**»، حيث إن الدول

المجاورة قد سعت للتأثير على السياسات الداخلية من خلال مساندة مجموعات ولاعبين معينين.

إن التفاعل بين السياسة الداخلية والإقليمية قد ساهم في ما يعرف بمنظور «الموازنة الشاملة» بما يخص السياسة الخارجية، والتي يكون فيها اللاعبون المختلفون في داخل الدولة يسعون للترويج لاهتماماتهم الداخلية خارج الحدود، في نفس الوقت الذي يستخدمون العلاقات الخارجية من أجل تسويق أنفسهم قانونيًا في العراق.

وأخيرًا، فإن القوى السياسية العالمية قد لعبت دورًا ضخمًا في تطوير سياسة العراق الخارجية.

لقد كانت ولا تزال قضية غزو واحتلال العراق المحور الرئيسي في التعامل مع المجتمع الدولي طوال العقد الأخير، ومنذ جلاء آخر الجنود الأمريكان في ديسمبر ٢٠١١ بدأت الحكومة العراقية وببطء التواصل مع القوى الأخرى مثل روسيا والصين في محاولة منها للمضيّ في طريق أقل اعتمادًا على الحكومة الأميركية.

إن الكثير مما يكتب عن العلاقات العراقية- الأميركية قد تمت صياغته من قبل المحللين والأكاديميين الأميركيين، وقد كان التركيز فيه على نشاطات وقرارات صناع السياسة الأميركية والسياسيين والشخصيات العسكرية العاملة في العراق في العقد السابق.

ومع ذلك، وبما يقابل ما هو معمول به في بلدنا بما يخص العمل الميداني، فإن هنالك إحساسًا قد بدأ بالظهور ومفاده: أنه بعد مرور عقد من الزمن على الغزو الأميركي للبلد فإن تأثير ذلك الغزو قد بدأ بالتضاؤل.

للاعبون والمؤسسات والبنى

إن مؤسسات وسبل معالجة السياسة الخارجية العراقية تحتاج إلى النظر إليها من خلال سياق التحديات الكبيرة التي تواجه كافة مؤسسات الدولة بعد الضرر الذي لحق بها جراء العقوبات الاقتصادية والاحتلال، وكذلك تظل قضايا السيطرة على الحدود والمجال الجوي من المشاكل العالقة.

ففي إحدى المراحل في عام ٢٠١١، وعندما كانت القوات الأميركية متواجدة في العراق، شنت إيران وتركيا هجمات عسكرية داخل شمال العراق مدعيتين الحق في متابعة مطاردة ساخنة للجماعات المتشددة المتورطة في الحركات الانفصالية في مناطقهم.

وبشكل عام، فإن جيران العراق لا يعدّون العراق دولة ذات سيادة.

لقد بدأت هذه الفكرة مع الاحتلال في عام ٢٠٠٣، واستنادًا إلى علي العلوي وهو وزير مالية سابق، فإنه أثناء فترة الاحتلال المباشر «قامت سلطة قوات التحالف وواشنطن بتحديد ملامح سياسة العراق الخارجية في كل القضايا المهمة... وفي العديد من دول العالم قامت السفارة الأميركية بمضاعفة جهودها من خلال عملها بصفة ملحقية العراق غير الرسمية».

وقد ذكر علاوي أيضًا أن تلك الفكرة قد طال اعتمادها؛ وحتى بعد تشكيل الحكومة «ذات السيادة المفترضة» المؤقتة، فإن الوزراء العراقيين لم يتم التعامل معهم من قبل المسؤولين الأجانب على أنهم يمثلون السيادة الوطنية بالضرورة.

إن مثل تلك المفاهيم لا تزال تشكّل عاملًا إلى حد هذا اليوم ولكن لأسباب أخرى مختلفة.

إن المسؤولين في حكومات أخرى، وخاصة في العالم العربي، يدّعون بصورة روتينية أن إيران تتدخل في العراق لدرجة تمنعه من أن يكون ذا سيادة كاملة، وفي هذه الأثناء فإن المراقبين الأميركيين يقولون إن الحكومة العراقية لا تزال تعتمد على المسؤولين الأميركيين، وخاصةً على ملاك مجلس الأمن الدولي، من أجل تمثيل مصالحها في الولايات المتحدة الأميركية وكذلك (وأحيانًا أكثر من ذلك) بدبلوماسييها.

ولسنين متعاقبة من ضعف الدولة، قام رئيس الوزراء بتعزيز صلاحياته والتي تتضمن تركيز الصلاحيات بما يخص السياسة الخارجية، إذ يميل هو وأتباعه إلى تفسير التحديات التي تحتج عليها المعارضة الداخلية والمجموعات المتشددة من منظور علاقات العراق الخارجية إلى منافسيه - وبالأخص المملكة العربية السعودية وقطر - كونهما القوتين الوحيدتين المحركتين لهؤلاء الذين يتحدون الحكومة.

إن مفهوم كون دول الخليج تحاول تقويض مساعي الحكومة العراقية في الداخل هو عامل قوي في العلاقات العراقية الخارجية مع تلك الدول.

الأحكام الدستورية الخاصة بالسياسة الخارجية

بالرغم من أن الدستور العراقي يحدد صلاحيات رئيس الوزراء ورئاسة الوزراء والوزراء أنفسهم وكذلك دور البرلمان، فإن تلك المؤسسات المختلفة تتنافس وتتفاوض حول حصتها من الصلاحيات الخاصة بالسياسة الخارجية، وكما هو الحال في حقول أخرى من السياسة، فإن التنافس السياسي الداخلي بين النخبة السياسية يمكن رؤيته في أغلب الأحيان في الحكومات، وخاصةً في الأنظمة البرلمانية.

وتتواجد تلك القضايا التنافسية في العراق، وخاصةً بسبب كون النظام تحت ظل «العراق الجديد» لا يزال حديث الولادة.

نوري المالكي هو أول رئيس وزراء منتخب لشغل فترة انتخابية كاملة منذ سقوط صدام حسين، وسيمضي بعض الوقت لكي تتمكن الأعراف التي تحكم الوضع السياسي من أن تترسخ، إذ لا يوجد إجماع في الرأي على تفسير الدستور أو الفصل بين السلطات سواء من الناحية القضائية أو السياسية.

لقد تمت صياغة الدستور العراقي الجديد وتمت الموافقة عليه من خلال استفتاء جماهيري عام ٢٠٠٥ وبدأ العمل به في عام ٢٠٠٦، وبالرغم من أن عملية الصياغة كانت أقل من الممكن تسميتها بالكافية، فقد تمت صياغة النص بصورة متسرعة من خلال اللجان في غضون أقل من شهرين، والتي كانت خاضعة للمزايدات السياسية بين النخبة السياسية تحت أنظار السفارة الأميركية اليقظة وخلف الأبواب الموصدة، حيث تم التصويت عليه بالرغم من مقاطعات ورفض من قبل جزء لا بأس به من السكان.

وقد حدد الدستور بشكل عام ما يجب أن تكون عليه هيكلية الدولة ومهام عملها.

لقد تم منح جزء معلن من نطاق صلاحيات الحكومة الاتحادية وهو السلطة الحصرية بما يخص السياسة الخارجية، والتي من ضمنهـــــــــــــــــــــــــــــا:

تشكيل تلك السياسة، والتمثيل الدبلوماسي، والدخول في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

إقليم كردستان وجمهورية العراق

داعبت خيال الكرد خلال حقبة تسعينيات القرن الحالي فكرة صياغة دستورهم الخاص بهم، ولكنهم تخلوا أخيرًا عن تلك الفكرة نظرًا إلى حقيقة مكوناتهم وإلى المشاكل التي ستنشأ من قبل جيرانهم في حال عمدوا إلى اتخاذ خطوات عملية باتجاه ذلك، والتي قد تُستشف منها على أنها تمثل الخطوة الأولى باتجاه تحقيق الاستقلال.

في إطار إدارة شؤونه الداخلية، عمد المجلس الوطني الكردستاني (KNA) إلى إصدار سلسلة من القوانين الرامية إلى وضع البناء الهيكلي لحكومة إقليم كردستان والشروع بممارسة أعمالها وأنشطتها.

وفي مجال الشؤون الخارجية، فإن الهيكل التنظيمي يتسم - لأسباب معلومة - بكونه محدودًا.

عوضًا عن إنشاء وزارة للخارجية - والذي يُعد تصريحًا واضحًا بالسيادة الكردية في شمال العراق - سمح المجلس الوطني الكردستاني بإنشاء دائرة للعلاقات الخارجية تحت إشراف وإدارة أجهزة وزارية عليا.

أرضت هذه الحركة الماهرة بعض المطامح الخجولة بما يكفي للسماح للمجلس الوطني الكردستاني بإنشاء هيئة ممثلين دبلوماسيين (ليسوا سفراء) وفتح ممثليات (ليست سفارات) في عدد من البلدان.

في بادئ الأمر، لم يحقق هؤلاء الممثلون الدبلوماسيون إلا النزر اليسير نسبيًا - وكانوا دائمًا نفس الأفراد كما هو الحال بالنسبة لممثلي الحزبين المهيمنين؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني في مدن معينة - لكنهم ارتقوا بعملهم مع مرور الوقت ليصبحوا أطرافًا فاعلة ومؤثرة مقبولة على مستوى التمثيل الدبلوماسي لدى العواصم الغربية لبعض البلدان، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة

الأميركية.

غالبًا ما كان ممثلو المجلس الوطني الكردستاني أكثر لباقة وقدرة كلامية من نظرائهم في السفارة العراقية.

لكن حكومة إقليم كردستان لم تتمكن من إيجاد صوت السياسة الخارجية المعبر عن الإقليم، فقط لحقيقة أنها لم تكن القوة الأهم والأكثر تأثيرًا في المشهد المحلي. بدلًا من ذلك، كانت العلاقات الخارجية لإقليم كردستان بمثابة الأداة الحافظة للحزبين الكرديين، اللذين سعى كل منهما بدوره للحفاظ على شبكة العلاقات التي تربطه بالقوى المؤثرة الأخرى في المنطقة والعالم، وكان لذلك الأمر معنى وتأثير خلال حقبة التسعينيات.

كان لإقليم كردستان وحكومته - في المجتمع الدولي - موقف يمثل واقع الحال فحسب؛ فالإقليم لا يُعامل معاملة الدولة أو يُوصف بكونه «دولة واقع الحال»، يقع خارج نطاق نظام الدولة العالمي، وما يفضي إليه ذلك من تشكيله لما يُعبر عنه بالتحدي أو حتى التهديد لبقية الدول التي تتشابه أوضاعها وديناميكياتها الداخلية مع تلك التي داخل العراق.

بالنسبة إلى الدول الأخرى، فإن التعامل مع حكومة إقليم كردستان من شأنه أن يتطلب الاعتراف بقانونية وحتى سيادة تلك الحكومة.

وعلى صعيد منطقة الحكم الذاتي، فإن التعامل مع ممثلي الحزبين الكرديين - حتى إذا نُظر إليهما على قدم المساواة مع ممثلي حكومة إقليم كردستان - كان متقبلًا جدًا.

ازدواجية التعاطي فتحت السبيل أمام الاختلاف والتمايز في الأحكام والواجبات بين حكومة إقليم كردستان والأحزاب، ليستمر ذلك بشكل ملحوظ حتى يومنا هذا، برغم ازدياد الأهمية النسبية لأقسام ودوائر حكومة الإقليم (لا سيما دوائر رئاسة الوزراء ومديرية العلاقات الخارجية).

من ناحية التأثير، فقد أنجز الحزبان الديمقراطي والاتحاد مهمات دبلوماسية متينة وعززا قدرات مسؤوليهما وقابلياتهم في تمثيل الإقليم وتحقيق مصالحه خارجيًا ومتابعة السياسات الدولية التي أريد لها أن تبدو معنية بإقليم كردستان، ولكن -

وبمقتضى العادة - طغى عليها كثيرًا الميل والانحياز الحزبي، ولا سيما إبان حقبة الحرب الأهلية.

أخذ تركيز ممثلي حكومة إقليم كردستان يتعاظم على حقيبة إدارة الشؤون الخارجية داخل الإقليم - في مجال التخطيط، واستقبال كبار الشخصيات السياسية، وإطلاق البيانات والتصريحات العامة بشأن الأحداث العالمية المهمة على مسؤوليتها.

لكن يبقى التعاون والتبادل المنسجم بين الحزبين الكرديين المهيمنين بشأن الشؤون الخارجية في ميدان السياسة الخارجية الكردية أمرًا جليًا وواضحًا للعيان.

يؤدي بعض الأفراد دورًا مزدوجًا (في نطاق حكومة الإقليم والحزب)، وإن الكثير من الأفراد الآخرين - من بينهم مدراء العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم ممن لا يزالون في الخدمة حاليًا - مثل فلاح مصطفى، الذي تبوأ منصبًا رفيعًا في دوائر ومؤسسات العلاقات الخارجية للحزب الديمقراطي الكردستاني قبل أن يُنقل إلى موقعه في حكومة إقليم كردستان.

تلا تغيير نظام الحكم في العراق بروز القيادة البرزانية - الطالبانية إلى السطح كنتيجة للحرب الأهلية، وتمكنت من تشكيل جبهة موحدة في خضم المحادثات التي جرت خلال فترة ما بعد سقوط نظام صدام. عوضًا عن السعي لإيجاد دولتهم المستقلة، واصل الكرد السير قدمًا في اندفاعهم لتطوير إقليمهم، حيث خططت القيادة الكردية للدفاع عن إقليمهم ضد بغداد عوضًا عن حمايته من «الخط الأخضر» الفاصل للإقليم عن بقية مناطق البلاد.

الدستور وتأثيره على السياسة الخارجية وإقليم كردستان

كانت النتيجة الحصول على دستور يتصف بكونه متأثرًا بشدة من قبل الكرد - إن لم يكن خاضعًا لهيمنتهم.

منذ البداية، وبموجب الفقرة (١) التي نصت على كون العراق دولة فيدرالية، خُوِّل إقليم كردستان بإنشاء دستوره الخاص ضمن الإطار العام للدستور العراقي.

في نطاق السياسة الخارجية، تنص الفقرة (١١٠) بوضوح على ما يلي:

يتعين على الحكومة الفيدرالية أن تمتلك سلطات تنفيذية ضمن المجالات التالية:

- تشكيل السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي.
- إجراء المحادثات وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والمصادقة عليها.
- إجراء المحادثات بشأن سياسة القروض والتوقيع والمصادقة عليها.
- صياغة سياسة الاستقلال الاقتصادي والتجاري.

كما تنص الفقرة (١٢١) - بالإضافة إلى ذلك - على أنه يتعين تأسيس دوائر للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية من أجل متابعة وتفقد الشؤون الثقافية والاجتماعية والتنموية.

ونتيجة لذلك يبدو المنصب واضحًا ويحظى أيضًا بقبول الساسة في كردستان.

وقد صرّح السيد كريم - رئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الكردستاني - بشكل صريح ومباشر بما مفاده: «إن حكومة إقليم كردستان تمثل جزءًا من العراق، وأن السياسة الخارجية تمثل، بشكل حصري، مجال أو مهمة عمل العاصمة بغداد».

على أية حال، فيما يتعلق بأي دستور، فقد ثبت أن هنالك فسحة من المجال تتيح للكرد فرصة المناورة، كما أن حقيقة كون العراق ما يزال في طور النشوء والتكوين قد منحت الأكراد فرصة الاستمرار في اتباع الأساليب والنماذج السابقة، بغض النظر عمّا تبديه بغداد من امتعاض وعدم رضا حيال الفعاليات والأنشطة التي يمارسونها.

فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي، فإن القليل - إن وُجد - من ممثليات حكومة إقليم كردستان تتخذ من سفارات العراق مقار لها، لكنها فضّلت، عوضًا عن ذلك، ممارسة أعمالها في دوائر أكثر تفرغًا ونشاطًا، واختارت لأنشطتها مقار أكثر - في الغالب - تأثيرًا وفعالية إذا ما قورنت بالسفارات العراقية ذاتها.

وذهبت حكومة إقليم كردستان إلى ما هو أبعد من ذلك باستقبالها، على أرض الإقليم، لأكثر من عشرين قنصلية تمثل الحكومات الأجنبية - أحيانًا حتى قبل أن تفتتح الأخيرة سفارات لها في بغداد.

استنادًا إلى ما ينص عليه الدستور، فإن حكومة إقليم كردستان وقادتها تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة شؤون المؤسسات والدوائر الداخلة ضمن نطاق الإقليم، ويشمل ذلك الجوانب الأمنية، ويضمن أيضًا السماح لهم باتباع سياستهم بشأن الغاز والنفط المستقلة عن مثيلتها المتبعة في بغداد.

ولم تتضمن الفقرة (١١٠) من الدستور اعتبار إدارة شؤون النفط والغاز أهلية وجدارة حصرية بحكومة العراق، وكبديل لذلك ورد تفصيل الأمر في الفقرة (١١٢)، التي تنص على أن الحقول النفطية «الحالية» (الفاعلة والتي هي قيد الإنتاج في الوقت الحاضر) يتعين إدارة شؤونها بشكل مشترك من قبل الحكومتين الفيدرالية والإقليمية. ويقترن ذلك بادعاء الكرد بأن قلة ذكر حقول النفط «المستقبلية» يُفهم منه أن مسؤولية إدارتها والإشراف الكلي عليها (مثل الحقول التي تقع ضمن نطاق أرض إقليم كردستان) تقع على عاتق الإقليم.

هذان المثالان المتعلقان بالجانب الأمني وإدارة الموارد يساعدان في بيان وتوضيح نطاق قدرة حكومة كردستان على تبرير ركوبها موجة المجازفة والمخاطرة حينما يحدد الدستور، بجلاء، السياسة الخارجية باعتبارها مقدرة وكفاية وأهلية للحكومة الفيدرالية. وهي تعمد إلى فعل ذلك لا على أساس وضع وصياغة حزمة من المصالح الوطنية التي تتبع من قبل وزارة الخارجية باعتبارها سياسة خارجية، وإنما تفعل ذلك استنادًا إلى مصالح قطاعية محددة، لتعمد بعد ذلك إلى تقفي ومتابعة أبعاد ومديات تلك المصالح التي هي خارج العراق من خلال مكاتب وزراء محددين، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، ورئيس حكومة الإقليم، إضافة إلى الجهات المفصلية التي ما زالت تتمتع بأعلى مستويات السلطة والنفوذ في الجناح السياسي للحزب.

ويتمكن الكرد، بفعلهم ذلك، من تبرير تصريحهم بكونهم ملتزمين حرفيًا بنص الدستور، إن لم يكن بتمام روح الدستور كما عرفه وحدده نظراؤهم العرب، وكما جرى إقراره والاتفاق عليه عام ٢٠٠٥.

منحت هذه الاستراتيجية الكرد فرصة اتباع سياسة خارجية (على أرض الواقع ودون اعتراف رسمي)، مثل:

• تشجيع الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان.

• مناقشة عقود النفط والغاز مع شركات النفط العالمية.

• التوسط بين الحكومة التركية وقيادة حزب العمال الكردستاني (PKK) المتمركز في شمال إقليم كردستان (جبل قنديل).

• التورط في شؤون الأحزاب الكردية وأحداث الحرب الأهلية التي تعصف بسوريا حاليًا.

وقد أولت حكومة إقليم كردستان هذه القضايا على أنها تقع قانونيًا ضمن نطاق مسؤوليتها وتخصصها - على أساس أن لهذه القضايا تأثيرًا مباشرًا في الشؤون الداخلية للإقليم. ومن هذا المنطلق، تمتلك حكومة إقليم كردستان حزمة من السياسات الخارجية المتينة، والمخطط لها بدقة وتمعن كبيرين، تبني بعناية واهتمام علاقاتها الخارجية، وتراعي بحرص كبير المصالح الوطنية - لكنها لم تُبدِ منها إلى العلن ما يبين أنها كذلك مطلقًا.

الأحزاب السياسية على المستوى الإقليمي والدولي

أدت المجاميع السياسية العراقية المختلفة أيضًا دورها على المستويين الإقليمي والدولي، حيث توخت الحصول على الدعم الدولي، علاوة على اكتسابها موقعًا مميزًا فيما يتعلق بالمسائل التي تهم مؤيديها المحليين. ظهر العون الدولي بأجلى صورة عبر تغيير النظام عام ٢٠٠٣ ومن خلال ما تبع ذلك من دعم وتقوية لقادة المعارضة في المنفى بلندن وواشنطن. ما تزال تركيبة الطبقة السياسية في العراق - في يومنا هذا - تنفعل وتتأثر بشدة بالاستراتيجية السابقة التي اتبعتها الولايات المتحدة وبعض البلدان الأوروبية في تشكيل أولى مؤسسات الدولة لفترة ما بعد سقوط نظام صدام.

اليوم، يجنح الساسة العراقيون العرب إلى السعي للحصول على الدعم والمساعدة ضمن نطاق المنطقة عوضًا عن لهاثهم لإحراز ذلك عبر الولايات المتحدة أو البلدان الأوروبية. بينما تمكنت حكومة كردستان الإقليمية من اكتساب تمثيل دبلوماسي فاعل ومؤثر، ساعية لتحقيق مكتسبات سياسية في العواصم الأوروبية

الغربية، واضعة نصب عينيها حاجتها - كونها مكونًا صغيرًا لا ينتمي إلى العرب - لأن تبقي خياراتها مفتوحة وقائمة ضمن حدود إقليمها وما هو أبعد من ذلك.

وما حقيقة بقاء منصب السفير العراقي لدى لندن شاغرًا منذ عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٣ إلا مثالًا واضح الدلالة على ذلك.

إحدى الفوارق السياسية المركزية بين السيد نوري المالكي ومنافسه الرئيس في انتخابات عام ٢٠١٠، السيد إياد علاوي - رئيس الوزراء السابق في حكومة العراق الانتقالية، مؤسس حزب الوفاق الوطني والشخصية القيادية في الحركة الوطنية العراقية (العراقية) - كانت تتمحور حول الدور الذي يتوجب أن يؤديه العراق في المنطقة التي أخذت تستقطب بشكل متزايد من قبل إيران والسعودية.

أصبحت التحالفات الإقليمية تمثل جزءًا واضحًا وملموسًا في الحملة، بالنظر إلى الجولة الواسعة التي قام بها السيد علاوي في دول الخليج، والتي تعد بإخراج العراق من عزلته وإعادته مجددًا إلى الصف العربي - وهو أمر يناقض، بشكل يمكن إدراكه ضمنًا، علاقة السيد المالكي الوثيقة بإيران.

أما ما يتعلق بالمعارضة، فإن طريقة تعاطي السيد المالكي مع إيران تمثل بحد ذاتها عقبة كأداء تعترض سبيل تطوير العلاقات مع بلدان الخليج.

وعلى العكس من ذلك، فإن مؤيدي رئيس الوزراء يجنحون إلى توصيف المانع الرئيس الذي يحول دون تطوير تلك العلاقات بكونه قلة الرغبة من جهة دول الخليج في قبول حكومة منتخبة يقودها الشيعة لأسباب تتعلق بالمعاضدة الطائفية والعرقية.

أوجدت هذه الفوارق دائرة من العوامل والأسباب التي يعضد بعضها بعضًا، والتي فسحت المجال أمام القوى الإقليمية للدخول في تحالفات ضمنية (غير معلنة) مع المكونات العراقية، مبدية دعمها الاستثنائي على أمل أن حدوث تحولات في ميزان القوى سوف يفضي إلى تعزيز مصالحها الخاصة في البلاد.

بصيغة ما، أطر العراق هؤلاء المتنافسين الإقليميين بالإطار الداخلي، مما جعل لهؤلاء المتنافسين الإقليميين انعكاسًا داخليًا أثر في الأوضاع الداخلية.

خلال فترة التحضير لانتخابات عام ٢٠١٠، أشارت تقارير إلى أن قيام الساسة

العراقيين بزيارات إلى بعض العواصم الإقليمية أذكى التكهنات بالحصول على تمويل مالي من بعض دول الجوار بكيفية تعيد إلى الأذهان الأسلوب الذي انتهجته السياسة اللبنانية آنذاك للحصول على مثل هذا التمويل.

برغم حقيقة امتلاك العراق سلطة أقوى وتأثيرًا أكبر من لبنان وما يستوجبه ذلك من احتكامه على قدرة تفاوض ومساومة أعلى، فإن زيارات المسؤولين الإيرانيين ونظرائهم الأميركيين - على وجه الخصوص - للعراق قد ولدت انطباعًا بأن كلا الطرفين كانا يرومان تأدية دور اللاعب الأكبر (الأكثر سيطرة وهيمنة على الأحداث) والعنصر الأكثر تأثيرًا في ميدان تشكيل الحكومة الجديدة.

في نفس الوقت، فإن العلاقات بين المكونات والطوائف العراقية والقوى الأكبر، وبحكم العادة، تشتمل أيضًا على عناصر غير موثوقة، ويوصف التعامل معها بكونه مقامرة غير مأمونة العواقب أو غير مضمونة النتائج؛ فلا يرغب أحد في الاعتماد الكامل على قوة أحادية عظمى، وإن التاريخ السياسي العراقي يشير إلى احتمالية وإمكانية تشكيل تحالفات تعمل على إحداث التحولات والتبدلات.

هذه الحالة من الضعف النسبي تعكس حقيقة كون العراق ما يزال يمر بعملية تشكيل دولة ما بعد الاستعمار، تعتريها التدخلات والتقاطعات، بحالة من الدمار الكبير باعتبار أن ذلك يمثل جزءًا من تغيير النظام.

منذ عملية حل الجيش، كافحت السلطات من أجل بسط سيطرتها على الحدود رغم أنها ما زالت تفتقر إلى امتلاك تلك القوة القادرة على بسط سيطرتها الحصرية على كافة مناطق العراق.

سبب ذلك توترًا كبيرًا في العلاقات مع دول الجوار، على سبيل المثال عندما عمدت كتائب حزب الله - المجموعة المنشقة من جيش المهدي - إلى تهديد مشروع ميناء الكويت عام ٢٠١١.

علاوة على ذلك، وما بعد ملف أمن الدولة الذي تكتنفه المصاعب، فإن هنالك توافقًا بسيطًا بالرأي على حقيقة عدم اتضاح الرؤية بشأن الهوية الوطنية - متضمنًا ذلك ما يمكن أن يمثله أو يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى موقع العراق في المنطقة، حيث

يسعى القادة فيها جزئيًا إلى تشكيل التحالفات استنادًا إلى انتمائهم العربي أحيانًا، أو انتمائهم الطائفي كسنة أو شيعة أحيانًا أخرى، دون النظر إلى انتمائهم الوطني.

معضلة اتصاف أعمال الطوائف بالفردية

تتمثل المعضلة في اتصاف أعمال الطوائف بالفردية وغياب صفة التنسيق الجماعي المشترك فيما بينها في الميادين والأوقات التي تستشعر فيها كل طائفة حاجتها للبحث عن مصادر للدعم الخارجي ضمن مساعيها لتحقيق حالة من التوازن مع ما تعتقد - جزمًا - أن الطائفة المنافسة الأخرى قد حظيت به من ذلك الدعم الخارجي.

ما وراء السياسة الطائفية

يبدو أن الربط بين السياسة الداخلية والإقليمية - وهو موضوع متكرر في تحليل الوضع في العراق - يزداد ترسخًا. ومع ذلك فإن تأكيد صُنّاع السياسة العراقية والعديد من المحللين الخارجيين على اعتبار العراق ضحية للتلاعب من قبل الدول المجاورة يغفل قوة العراق وخياراته الخاصة.

مما لا شك فيه أن مجموعة متنوعة من المصالح، بما في ذلك المنافسة الجيوسياسية والانتماء العرقي والطائفي والتخوف من انتشار الديمقراطية في المنطقة، قادت بعض القوى الإقليمية للعمل على التأثير في نتائج الوضع في العراق لإضعاف أجهزة الدولة الوطنية.

ولكن المبالغة في نسبة تأثير جيران العراق تمنع من تقييم ونقد كاملين لدور العراق نفسه.

فكما استُخدمت سياسة الهوية كأداة من قبل الآخرين لزعزعة استقرار البلد، فإن أعضاء من النخبة السياسية في العراق أصبحوا خبراء في هذه الممارسة، وغدا تسييس التجمعات العرقية والطائفية جزءًا من لعبة سياسية أوسع بهدف الحصول على السلطة والنفوذ.

أولئك الذين ينخرطون في هذا الخطاب أدركوا أنهم أصبحوا ضحايا لمشاعر التمييز والكراهية من قبل «الآخر» - سواء العرب السنة أو العرب الشيعة أو القوميون الكرد

- الأمر الذي يؤثر ضمنًا أو صراحة في معالجة العلاقات الخارجية ويقلل من الخيارات أمام واضعي السياسات. فعلى سبيل المثال، تعتقد بعض الأحزاب السياسية الشيعية كحزب الدعوة الإسلامية بقيادة المالكي أو المجلس الأعلى في العراق أن العائلة المالكة السعودية السنية ذات التوجه الإسلامي المحافظ ستكون دائمًا معادية لهم، وهذا يشجع الأحزاب السياسية الشيعية على إقامة علاقات أقوى مع الحكومة الدينية الشيعية في إيران.

ومع ذلك، فمن السهل الوقوع في تحليل الإفراط في حتمية تأثير الهوية الدينية في سياسة العراق الداخلية والخارجية.

تبدو صورة الطائفية مبسطة نظرًا لأن بعض الشخصيات البارزة في المعارضة العراقية، مثل إياد علاوي، هم من الشيعة، وأن الانتماءات العرقية والحزبية أكثر أهمية في السياسة الكردية العراقية من الهوية الدينية، وأن معظم القادة السياسيين في العراق، بمن فيهم الشيعة، يعارضون النموذج الإيراني الديني والسياسي القائم على ولاية الفقيه.

وعندما يتعلق الأمر بالعلاقات الخارجية، فإن فكرة أن المملكة العربية السعودية ستكون حتمًا معادية لحكومة شيعية عراقية منتخبة هي فكرة قدرية أكثر من اللازم، وهي تتناقض مع تجارب أخرى، مثل تطور العلاقات بين تركيا والقيادة الكردية في العراق، والتي كانت تبدو عند نقطة ما محفوفة بالتوترات القائمة على أساس الهوية، لكنها حققت تقدمًا ملحوظًا.

ومثال آخر هو العلاقات الناشئة بين المملكة العربية السعودية والحكومة المصرية ما بعد مبارك، والتي - رغم العديد من نقاط التوتر بما في ذلك المعارضة السعودية الصريحة للإطاحة بمبارك - قد أحرزت بعض التقدم.

لكن ما يناسب السياسيين هو أن يفترضوا أنه في حين أنهم يتصرفون بموضوعية وعقلانية، فإن الدافع الذي يحرك منافسيهم هو المشاعر الطائفية أو العرقية.

ويبدو هذا الافتراض اللاعقلاني ملائمًا لأنه يعفيهم من ضرورة تحمل المسؤولية أو تغيير السياسات.

الطائفية والقيادة السياسية

إن التركيز على الإيمان بالقضاء والقدر على أساس الهوية يهمل دور القيادة والشخصيات والخيارات السياسية. كما أن التركيز على الهويات الدينية والعرقية المختلفة في السياسة يتنوع مع مرور الوقت، والصعود الأخير للطائفية في سياسة المنطقة له مجموعة متنوعة من الأسباب والوظائف.

إن الاعتماد على التضامن الطائفي والمخاوف يظهر فائدته في تعبئة الناس وتشكيل التحالفات، كبديل على المدى القصير عن خيار آخر من العمل الجدي والبطيء والشاق لبناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب في سياق من الانقسام وانعدام الثقة.

كان على المالكي - كأول رئيس وزراء منتخب لولاية كاملة منذ سقوط نظام صدام حسين - أن يتعامل مع تركة الدكتاتورية.

وعلى الرغم من أن حجة الثقافة السياسية محفوفة بالتعقيدات، فإن فترة الحكم الاستبدادي التي سادت المجتمع العراقي لمدة ٣٥ عامًا قد خلقت تحديات غير مسبوقة أمام الولايات المتحدة في محاولتها فرض الديمقراطية. لكن نهج المالكي في الحكم أدى إلى مخاوف من عودة الانزلاق نحو الاستبداد، الأمر الذي أدى - صوابًا أو خطأً - إلى تحدي شرعيته الديمقراطية، خصوصًا بعد إعادة انتخابه المطعون بها في ٢٠١٠، والتي أيدتها كل من الولايات المتحدة وإيران في نهاية المطاف بعد ثمانية أشهر من المشاحنات السياسية.

استجابة لهذا التحدي، عاد المالكي وحزبه مرارًا إلى سياسة الهوية الطائفية، على أمل أنها ستستمر في تزويدهم بالقوة التي كانت تمدهم بها في الماضي، وهي تعبئة قاعدتهم السياسية.

وقد تجلى ذلك بدرجات متفاوتة في نهج الحكومة في تسيير علاقاتها الخارجية، إذ اتهم المالكي - على سبيل المثال - تركيا بالتدخل في الشؤون الداخلية العراقية وإذكاء الانقسامات الطائفية من خلال دعم السياسيين السنة، ومن ضمنهم نائب الرئيس السابق المنفي طارق الهاشمي.

الإرث الاستعماري والديمقراطية

على الرغم من أن تركة الدكتاتورية لا تزال قوية، فإن إرث هيمنة القوى العظمى المعاصرة وعدم الاستقرار الذي رافق عملية غزو واحتلال العراق لا يقل أهمية في التأثير على ديناميكيات القوة الإقليمية.

اعتقدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بسذاجة - رغم أن آخرين يحاججون بأن في الأمر شرًا مضمَرًا - أنهما عن طريق تثبيت الديمقراطية باستخدام القوة في العراق يمكنهما فرض الظروف اللازمة لقيام حكم يزدهر بسرعة ويحظى بمشروعية ودعم شعبي، والحصول بالتالي على حليف جيواستراتيجي واقتصادي جديد في المنطقة، ربما يمكن الاعتماد عليه أكثر من دول الخليج التي لا تزال شرعيتها يعتريها النقص بسبب انعدام الديمقراطية.

ومع ذلك، فإن الشرعية الديمقراطية لا تأتي فقط عن طريق إجراء انتخابات تنافسية، بل هي نتيجة تفاعل بين الدولة والمجتمع من خلال عملية تفاوض مستمرة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على الدول التي تشهد حالة صراعات أو التي خرجت من صراعات كما هو الحال في العراق، حيث الاحتكام إلى مفهوم الأغلبية المجرد يحمل مخاطر زعزعة التسويات السياسية الهشة التي تعقب الحرب والصراع.

وبدلًا من دعم هذه التسويات من خلال الاستجابة لمطالب تحسين الخدمات وتوفير الأمن والفرص الاقتصادية، استغلت القوى السياسية العراقية قضية الانتماء الطائفي، ثم سعت إلى الدعم الخارجي من دول الجوار لدعم مواقعها - أو تصوير هذه الدول كوحوش وغيلان، كما يتضح من عداء الحكومة العراقية للمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، أو عداء معارضي الحكومة لإيران.

الاحتجاجات السنية ٢٠١٣

إن «الاحتجاجات السنية» في المناطق الغربية من البلاد منذ بداية عام ٢٠١٣ تمثل أشكالًا بديلة يمكن أن يتخذها التعبير الديمقراطي.

وتضمنت مطالب المحتجين الإفراج عن المحتجزين بموجب قانون مكافحة

الإرهاب، وإصلاح عملية استخدام المخبرين السريين التي تؤدي إلى سجن أعداد كبيرة من السنة، ووضع حد للقوانين التي تحرم أعضاء حزب البعث السابقين - ومعظمهم من السنة - من الوظائف والمنافع الحكومية.

وهي القوانين والتدابير التي تم تنفيذها من قبل الولايات المتحدة خلال فترة الاحتلال.

من جانبها، سعت الحكومة إلى نزع الشرعية عن الاحتجاجات من خلال الزعم بأنها قد تم الإيعاز بها ودعمها من قبل جهات خارجية، أو أنها في الواقع من نشاط الجماعات الإرهابية السنية مثل تنظيم القاعدة في العراق. ورغم احتمال وجود دعم خارجي لعناصر من الحركة الاحتجاجية، إلا أن السلطات كان بإمكانها الحد من التدخل الخارجي عبر معالجة بعض مطالب المحتجين المشروعة، بدلًا من وصم احتجاجهم بالمؤامرة - وهو تكرار نمطي لما شهدناه في بلدان عربية أخرى.

إعادة بناء مصلحة وطنية عراقية

في نهاية المطاف هناك طريقة ثالثة للعراق: نهج عدم الانحياز الذي طالما أشاد به العديد من أعضاء النخبة السياسية، سواء في الحكومة أو المعارضة، والذي يقوم على أن العراق يحترم سيادة جيرانه ولكنه سوف يحمي نفسه أيضًا من التدخل والمخاطر الأمنية التي تهدده.

ويبدو أن هذا النهج قد ساد في تجديد العلاقة مع الكويت، والذي تجسد في توقيع اتفاقيات عديدة لتشجيع مزيد من التعاون والتجارة، ودعوة الكويت الأمم المتحدة لإلغاء البند السابع الذي يخضع له العراق - وهي تطورات إيجابية بين البلدين اللذين كانا قبل ما يزيد قليلًا عن عقدين من الزمن في حالة حرب. كما يشير أيضًا تطور العلاقات بين حكومة إقليم كردستان وتركيا من خلال التعاون الاقتصادي إلى مدى قدرة الأساليب الإبداعية في حل النزاعات التقليدية.

رغم عدم وضوح نتائجه الفورية، إلا أن الصراع في سوريا يثير أيضًا لدى جميع الفئات السياسية العراقية بعض المصالح المشتركة التي تتركز حول القلق العميق من أن امتداد العنف قد يؤدي إلى حرب أهلية متجددة في العراق لم نشهد لها مثيلًا منذ

أيام ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن أكثر من ١,٠٠٠ شخص قد قتلوا في العراق خلال شهر أيار ٢٠١٣، ومن الناحية التقنية فإن هذا الرقم يتجاوز عتبة المعيار الدولي لوصف أي صراع يجري على الساحة الدولية بالحرب الأهلية.

ويتوقع تقرير (تشاتام هاوس) «العراق بعد عشر سنوات» أن الحرب في سوريا يمكن أن تصبح المحرك الرئيسي للديناميكيات السياسية والاجتماعية العراقية خلال السنوات القادمة. ولكن بدلًا من تضافر الجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة - وهو أمر ذو أهمية قصوى لأمن العراق وسلامة أراضيه - يبدو أن هناك تقاعسًا من الحكومة والشخصيات المعارضة على حد سواء في بذل ما في وسعهم، والاكتفاء برد الفعل السلبي على التطورات في سوريا، أو الظهور بمظهر غير القادر أو غير الراغب في منع الجهات غير الحكومية من الانخراط في جانبي الصراع - أو أحيانًا التورط بفاعلية في إذكائه.

يظهر الصراع السوري بصورة عامة عجزًا في قيادة العلاقات الإقليمية - وكذلك الدولية - حيث سادت عقلية الحرب الباردة بين القوى الإقليمية. إذ نرى تركيا وقطر والمملكة العربية السعودية تمد معارضي الأسد بالأموال والسلاح من أجل الإطاحة بحكمه، بينما تقاتل إيران ووكيلها حزب الله من أجل إنقاذه.

علاوة على ذلك، فإن هذه البلدان ذاتها تفتقر إلى الشرعية، أو في أحسن الأحوال ينظر إليها على أنها شرعية من قبل جانب واحد في الصراع.

وتقوم كل من إيران والسعودية بتصعيد الخطاب الطائفي في الصراع السوري، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه لا يستطيع أيّ منهما أن يدّعي أنه يدافع عن الخيار الديمقراطي في سوريا.

إن هذا الاستقطاب الإقليمي وغياب أي قيادة حقيقية لحل الصراع في سوريا يمثل فرصة ضائعة للسياسة الخارجية في العراق، الذي تقوده حكومة تطمح رسميًا إلى أن تكون جهة غير منحازة.

وقد تدخلت كل القوى الإقليمية الأخرى وانحازت إلى أحد جانبي الصراع، منخرطة

في المعادلة بعقلية صفرية. ورغم أن السياسات والسلوك والمواقف تجاه الصراع في سوريا هي من بين القضايا الأكثر إثارة للجدل والانقسام بين الساسة العراقيين اليوم، إلا أنه يمكنهم أن يبنوا إجماعًا حول تحديد استراتيجية للسياسة الخارجية وشعور بالمصلحة الوطنية حول علاقات العراق مع القوى الصاعدة، وخاصة الدول المستوردة للنفط والناهضة صناعيًا في آسيا، ومع البلدان العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

خطوات عملية إلى الأمام

هناك إدراك لدى الفصائل العراقية بأن البلاد تواجه العديد من القضايا التي تتجاوز الهوية السياسية التي تهيمن حاليًا على الجدال الإقليمي. إن قضايا الموارد - تطوير النفط وضمان المياه والأمن الغذائي - يمكن أن تؤدي إلى التعاون والتنافس مع الدول المجاورة. وتشير اتجاهات سوق النفط على المدى الطويل إلى تحول التحالفات الخارجية شرقًا مع مرور الوقت، وقد يرغب العراق، كغيره من الدول الأخرى في المنطقة، في تنويع تحالفاته ومصادر تسليحه بعيدًا عن الولايات المتحدة. ويشترك في هذا الصدد مع بعض من جيرانه الخليجيين، ويمكنه استعارة بعض الأفكار منهم تتعلق بالاستثمار في الطلاب الذين يذهبون للدراسة في الخارج، وتعلم لغات القوى الصاعدة، أو تطوير استثمارات سيادية في الخارج لضمان ترابط اقتصادي يتجاوز النفط باعتباره موردًا محدودًا وقابلًا للنضوب.

ومع ذلك، فمن المرجح والمفهوم على حد سواء أن تظل القضايا في الدول المجاورة، وعلى رأسها سوريا، تشغل صانعي القرار العراقي.

ومن أجل حماية البلد من مخاطر الانفجار الكامل للصراع، ينبغي على المجموعات السياسية في العراق وضع اتفاق أساسي على الأقل حول استراتيجيتها لمواجهة الصراع. إن الحكومة العراقية تفتقر حاليًا إلى أية خطة احتياطية لسيناريو انهيار نظام الأسد، خاصة أن البديل سيكون في المستقبل على الأرجح جارًا عدائيًا جدًا. ويمكن لدول الخليج أن تساعد في خلق بيئة أكثر ملاءمة لعملية التسوية السياسية والمصالحة بإرسال إشارات إلى الحكومة العراقية بأنها ستكون أكثر قبولًا بالمالكي

لمنصب رئيس الوزراء المنتخب إذا ما رأت توجهًا حقيقيًا نحو التسوية (في حين إذا بقيت العلاقات متدهورة بصورة حتمية، فإن هؤلاء الجيران ليس لديهم ما يقدمونه من حوافز). ويمكن أن تشمل تدابير بناء الثقة إعادة السعودية سفيرها إلى بغداد، ومبادرات لتهدئة التوترات الطائفية، أو - كحد أدنى - كبح جماح الخطاب الطائفي المثير للقلق بصورة متزايدة من الشخصيات الدينية البارزة في جميع دول الخليج.

إن صُنّاع السياسات والمحللين الدوليين بحاجة إلى دراسة السبل التي يمكن بواسطتها إنتاج الطائفية كأيديولوجية سياسية، وعدم المبالغة في دورها بوصفها أحد العوامل الأساسية.

وينبغي لهم أن يحذروا حلفاءهم بأن استغلال الخطابات الطائفية أمر يمكن البدء به بسهولة ولكن من الصعب إنهاؤه، وقد تكون له آثار سامة على المنطقة لفترة جيل على الأقل.

وسيتم تحديد آفاق العلاقات الخارجية العراقية على المدى الطويل جزئيًا من حقيقة أن العراق لم يعد وحده يمر بمرحلة انتقالية بعيدًا عن النموذج الجمهوري العربي الاستبدادي الذي ساد في المنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

وليس مؤكدًا إلى أين يمكن أن تؤدي هذه التحولات، والذي سيقرر ذلك هو ما إذا كانت القرارات والسياسات وأنماط السلوك يتم تحديدها من خلال تركة الدكتاتورية، أو انتهاج سبل أكثر إبداعًا نحو مستقبل مختلف.

إن الصراع في سوريا والعنف السياسي الجاري في العراق هما جزئيًا نتيجة ميراث من الحكومات الاستبدادية التي اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على الإكراه والقوة وأدوات الدولة البوليسية للحفاظ على السلطة، ورفضت إعطاء مساحة للمعارضة السلمية لتصبح فعالة أو ذات مصداقية في الساحة المحلية.

إن إرث الدكتاتورية والاستعمار في المنطقة قد ساهم أيضًا على نطاق واسع في خلق وعي بالإيمان بالقضاء والقدر، والشعور بالمظلومية، والإحساس بمحدودية القدرة وبأن القرارات يتم اتخاذها في مكان آخر - روايات يمكن أن تصبح بسهولة نبوءات

تتحقق ذاتيًا.

ولكن هذا يمثل فشلًا في تمثيل تطلعات وآمال الناس.

ولغرض وضع أجندة وطنية متماسكة للسياسة الخارجية، ينبغي على النخبة السياسية في العراق أن تقبل بشعب عراقي متماسك وأن تقدّر بل وتدعم التنوع الديني والعرقي في البلاد.

على الرغم من أن صنع السياسة الخارجية غالبًا ما يعاني من الآجال القصيرة خلال أوقات الأزمات، فإنه أمر ضروري بالنسبة للحكومات الغربية أن تتذكر أن مشاكل العراق الحالية هي نتيجة كل من الغزو والاحتلال، ومن قبلهما الحكم الديكتاتوري السابق لصدام حسين الذي دعمته الحكومات الغربية سابقًا كقوة موازنة لإيران.

إن تاريخ العراق الحديث هو واحد من العديد من الأمثلة التي تفنّد الافتراض القائل بأن الحكومات القمعية تحقق الاستقرار، بدلًا من واجهة سطحية تخفي وراءها الانشقاقات والمعارضة.

إن الحكومات الغربية الرئيسية، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، تظهر اليوم ما يمكن تسميته «الإعياء العراقي» الذي كان له صلة بما آلت إليه سياستهما الداخلية، حيث يُصوَّر غزو العراق عام ٢٠٠٣ إلى حد كبير نتيجة خطأ من الإدارة السابقة، وحيث الوعود الكبيرة التي عُلّقت على ذلك الغزو لم يتحقق أيٌّ منها حتى الآن. إن الانخراط في الوضع العراقي ليس سياسة خارجية تحظى بالشعبية كما أنها ليست واضحة.

ولكن من الضروري أن تبقى الحكومات الغربية مساهمة قبل كل شيء في المساعدة على حماية حدود البلاد وسلامة أراضيها ضد التهديد الذي يمكن أن يمتد إليها من الصراع في سوريا.

كما أن على حكومات العالم والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تسعى إلى دمج العراق ولبنان وتركيا في استجابة منسقة لأزمة اللاجئين السوريين الذين وصل عددهم الآن إلى أكثر من ١,٥ مليون شخص.

تبقى فرص العراق المستقبلية متصلة بصورة عميقة بمجموعة من الأهداف الاستراتيجية

الغربية في المنطقة تتراوح من الأمن ومكافحة التطرف إلى التنمية الاقتصادية والسياسة النفطية والإيمان بالديمقراطية.

ومن شأن حرب أهلية جديدة في العراق أن تعرض هذه الأهداف للخطر، وسوف ينظر كثير من الناس إليها على أنها إرث مركب من الفشل الغربي هناك.

وعلى حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومات الأوروبية الرئيسية أن تشجع الحكومة العراقية على التركيز على المصالحة الداخلية ومعالجة حقيقية للمظالم التي تكمن وراء «الاحتجاجات السنية» المحلية.

كما يجب على هذه الحكومات أن تسعى جاهدة للحد من استخدام حلفائها في الخليج للتصعيد الطائفي ضد الشيعة كجزء من جهودهم الرامية إلى تعبئة الرأي العام العربي ضد سوريا وإيران، وهو الأمر الذي يمكن أن يجعل من التقارب الضروري جدًا بين العراق ودول الخليج أمرًا بعيد المنال.

وبصورة عامة، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تعي أن الاعتماد على التضامن الطائفي والمخاوف قد يكون خطوة تكتيكية ناجحة على المدى القصير، ولكنه سيكون له تكاليف هائلة على المنطقة والعالم على المدى الطويل.